

25 يناير..

الانتهازيون والثورة

جليل الشقر*

على نمط لا يخلو من التأثر بروح «الاستشراق» الغربي، بالمعنى الذي أضفاه إدوار سعيد على ذلك التعبير، ذهب بعض العرب إلى التأكيد أن عقلية الاستبداد قد تأسست في نفوس العرب عامة من جراء الثقافة والترقية. ومن أصحاب هذا الرأي في الأوس القريب، الدكتور منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية الانتقالي، عندما كان معارضاً في منفاه الفرنسي لسلطة الرئيس السابق، الطاغية زين العابدين بن علي. ففي مقال كتبه له «الجزيرة» قبل سنتين، استشهد المرزوقي بالباحثة الفرنسية بياتريس هيبو، صاحبة مؤلف عنوانه «قوة الطاعة: الاقتصاد السياسي للقمع في تونس»، ينتسب إلى مدرسة استشراقية تفسر «طاعة» التونسيين لطغاتهم بعقلية تأسست فيهم عبر الأجيال (وقد فند الباحث التونسي محمود بن رمضان تلك الأطروحات في كتاب حديث عن تونس بالفرنسية).

فرأى المرزوقي أن من يقرأ كتاب الباحثة المذكورة «يفهم أن ما يدهش العقل الغربي عن العرب هو قدرتنا الفائقة على طاعة أفسد الحكام، والحال أن الثقافة الغربية مبنية على رفض الانصياع للظلم وتشريع الحق في مقاومته». وقد أضيفت هنا إلى صورة العرب الاستشراقية صورة مغالية عن «الثقافة الغربية» وكأنها معطى أزلي. صورة تتغافل عن كون أكثر الأنظمة استبداداً في التاريخ الحديث قد نشأت بعد الحرب العالمية الأولى لدى اثنتين من أعرق الحضارات الغربية، هما الإيطالية والألمانية، فضلاً عن أن الغرب من قبل التاريخ الحديث بمرحلة طويلة سادت فيها أنظمة الملكية المطلقة. وقد استطراد المرزوقي مزيداً على المستشركة الفرنسية: «خذ أي تونسي أو مصري أو يمني يمشي في الشارع وضعه في السلطة هناك تسعون في المئة من الحظوظ لكي يتصرف بكيفية لن تبعد كثيراً عن تصرفات بن علي ومبارك وصالح» («الكارثة العظمى بين مسؤولية الأنظمة والشعوب»، الجزيرة، نت، 19 فبراير/ شباط 2010). إن أحد أهم إنجازات الثورات العربية الراهنة في ما يتعلق بصورة

العرب أنها حطمت تلك الأسطورة الكاركتورية التي صاغها الاستشراق الغربي عن خنوع العرب وإيمانهم الثقافي (العربي أو الإسلامي) على الانصياع، وكأنهم أناس يكرهون الحرية ويعشقون الاستبداد. فال موجة الثورية التي انطلقت من تونس ولا تزال في بداية تدفقها قد أثبتت للعالم أجمع أن العرب لا يقلون عن سائر الشعوب كرها للاستبداد وتوقاً للحرية، وأنهم ما إن «أرادوا الحياة» وتمكنوا من كسر حاجز الخوف حتى قاموا بانقراضات باتت مثلاً لا يُحتذى به في شتى أنحاء العالم.

وحتى منتصف المرزوقي نفسه، بعدما عاد إلى تونس إثر سقوط الطاغية بن علي، تأثر بنشوة الثورة، فذهب لوهلة إلى حد اعتماد التحليل الطبقي على طريقة اليسار الجذري، كاتباً قبل أشهر تلك الأسطر الثاقبة تماماً: «الثوار ليسوا من يجنون ثمار الثورة. بعد الثوريين يأتي عهد الانتهازيين، وبعد الملحمية يأتي عهد خيبة الآمال، إذ يعود فقراء سيدي بوزيد إلى فقرهم، ويعود سكان المقابر إلى القاهرة إلى مقابرهم. فلا حلول جذرية لمشاكلهم، بل كثير من الوعود التي قد تتحقق وقد لا تتحقق. أما من تغنم الغنيمة الكبرى، ففي حالتنا هي البورجوازية التي كانت تتنعم تحت الاستبداد بمستوى مادي مقبول، لكن الاستبداد بقمعه للحرريات وبفساده كان يسمم حياتها. ويتخلص الوطن من الاستبداد، ها هي تصف - بفضل تضحيات المغلوبين والمساكين - إلى حقوقها الاقتصادية والاجتماعية حقوقها السياسية التي كانت ممنوعة منها، بينما تجد الطبقات الفقيرة نفسها حائرة حريات سياسية لا تسمن ولا تغني من جوع» («الأفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية»، الجزيرة، نت، 10 مارس/ آذار 2011).

تقول حكمة الشعوب إن السلطة تفسد من يتولاها، ويضيف العرب: «سبحان الذي يغير ولا يتغير». فما إن الدكتور منصف المرزوقي، بعدما أصبح رئيساً للجمهورية التونسية، لم يعد متفهماً لرفض فقراء سيدي بوزيد للعودة إلى فقرهم ورفضهم للعودة الفارغة، وإصرارهم على حلول جذرية لمشاكلهم. بل لم يعد يطبق ذنبك الرفض والإصرار، إلى حد أنه أخذ يستعير

حجج الطغاة المعتادة، وكأنه يريد تأكيد ما كتبه قبل سنتين. بل نراه يجيب عن سؤال طرحه عليه قبل أيام محمد المختار في مقابلة مع قناة «الجزيرة» عن الاحتجاجات الجماهيرية التي لم تنقطع في تونس بعد سقوط الطاغية، يجيب المرزوقي إنها احتجاجات ناتجة من جهة عن تركة النظام المخلوع وتوقف الآلية الاقتصادية، ثم يضيف: «لكن، هناك أيضاً استغلال وتسييس وتحريض من بعض الأطراف، إما عن اللامسؤولية وإما عن إرادة تخريب هذه الثورة، هذان العاملان موجودان. هناك ناس اعتبرهم



يوجهون تحية لملهم الثورة المصرية خالد سعيد (محمود حمس - أ ف ب)

في انتظار الربيع الاجتماعي

ياسين تملالي*

حققت الطبقات الشغيلة في المنطقة العربية، طوال سنة من الانتفاضات بعض المكاسب، منها ما هو مادي كرفع الأجور وتحسين ظروف العمل، ومنها ما هو سياسي كحق تمثيلها ديموقراطياً (صعود الحركة النقابية المستقلة المصرية، تجديد قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، الخ). لا شك في أهمية هذه المكاسب، لكنّها، سواء رحل الحكام المستبدون أو تحوّلوا إلى «مصلحين»، لم تترافق بعد بآية بادرة تغيير للسياسات الاقتصادية المتبعة في المنطقة، ولا حتى في مصر وتونس، حيث أظاح المذ الثوري رمزين من رموز نزواج الحكم التسلسلي بالتهب الليبرالي.

سنة بعد 25 كانون الثاني/ يناير 2011، إذ، لا تراجع عن سياسة مبارك الاقتصادية (أُحصت كل مساوئها في «الفساد» و«الترتج غير وجه حق») ولا عن خصخصة عشرات الشركات الحكومية رغم ما شكلته من تبيد فاضح للممتلكات العمومية، ولا مجرد تفكير في إلزام رجال الأعمال بالمساهمة في حل أزمة مصر المالية. فمساوئهم في حلها لا ينبغي أن تتجاوز، في نظر كمال الجنزوري، تركزهم بدفع ثمن الطاقة التي تستهلكها مصانعهم (قرار رفع الدعم عنها جزئياً في كانون الأول/ ديسمبر 2011). ولا يبدو أن الإخوان المسلمين المرشحين لتشكيل الحكومة المقبلة ينوون توجيه دفة البلاد الاقتصادية وجهة أخرى. بالعكس، نراهم يوزعون الوعود تلو الوعود - على العسكر والأميركيين - باحترام قوانين الاستثمار وتشجيع المستثمرين.

ورغم واقع التغيير السياسي في تونس (رؤساء الدولة والبرلمان والحكومة وجزء كبير من الوزراء من قدامى المعارضين)، لا يختلف المشهد الاقتصادي فيها كثيراً عنه في مصر. فما إن تولت حكومة حمادي الجبالي الإسلامية مهامها، حتى بادرت إلى طماننة قطاع الأعمال (المحلي والأوروبي)، واعدة باحترام قوانين الاستثمار السارية وتشجيع المستثمرين، أي السير على نهج حكومة الباجي قائد السبسي الموصل لنهج حكومات زين العابدين بن علي. ولن يعيق وفاءها

خير خلف لخير سلف. فرغم تواصل الاحتجاجات الشعبية بكل أشكالها (إضرابات عمالية، تظاهرات مطالبة بتوفير الغاز، الخ)، لا فرق بين السياسة الاقتصادية التي يعتزم تطبيقها تحت إشراف العسكر وسياسة حكومات مبارك، وأهم أركانها تحميل الفقراء وحدهم عبء تمويل الاقتصاد، بزيادة وطأة الحماية عليهم واستيفاء مبالغ ضخمة من الخارج سيئون العمر في سدادها، هم وأبنائهم من بعدهم. لا أدل على هذا الاستمرار

لؤلؤ هرة، يجد الأجراء والفقراء أنفسهم في وجه حكومات إخوانية تلبس رداء الشرعية الثورية

بين الماضي والحاضر، بين الاستبداد المدني والديموقراطية العسكرية، من الحديث الدائر اليوم عن إلغاء دعم أسعار بعض المنتجات (المحروقات) ولا من مشروع اقتراض 3,2 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، اشترط لضخها في الخزينة المصرية إحكام رقابته على الأداء الحكومي (خاصة الإنفاق الاجتماعي).

في مصر، يتصرف المجلس العسكري وكأن حسني مبارك تخلى عن الحكم سلمياً، يطلب منه، لا تحت ضغط شعبي كانت الإضرابات العمالية أحد مظاهره الحاسمة. لا فرق يُذكر بين الموازنة العامة التي أعدها له عصام شرف في تموز/ يوليو 2011، وتلك التي أعدها للرئيس المخلوع، في تموز/ يوليو 2010، أحمد نظيف، القابع في سجن طرة. أدهى من ذلك، رأينا المجلس، بعد «قراءة متأنية» لمقترحات رئيس حكومته السابق - وبغرض «حماية الثورة» من نفسها على الأرجح - يأمره بتقليص بعض النفقات الاجتماعية التي حاول هو، على استحياء، عدم تقليصها (الصحة والسكن والمعاشات ومنح البطالة). وجاء رئيس الوزراء الحالي، كمال الجنزوري،

رئيس التحرير إبراهيم المينب ■ مديرا التحرير إيلي شلهوب، بيار ابي صعب
سكرتير التحرير وفيف قانوه ■ العالم بشير البكر ■ افتاح محمد زبيب
وحدة الأبحاث عمر شابة ■
المدير الفني إميل منعم

رئيس مجلس الإدارة والمدير المسؤول إبراهيم المينب
المكاتب بيروت - فزاد - شارع دونات - سنتر كونكور - الطابق السادس ■ تليفاكس: 01759500 01759597 ■ ص. ب 113/5963
www.al-akhbar.com

الإعلانات Tree Ad 03 / 252224_01/ 611115
شركة الأواك 03 / 828381_01/ 666314_15

الزخار

تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»رئيس التحرير المؤسس
جوزف سماحة
(2007-2006)مستشار مجلس التحرير
انسى الحاج